الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الافتتاحية: الأسئلة الكبيرة للمجتمع المصري من المنظور الحقوقي

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2005) *الافتتاحية: الأسئلة الكبيرة للمجتمع المصري من المنظور الحقوقي*. رواق عربي، 10 (2)، 11-28.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

افتتاحية

الأسئلة الكبيرة للمجتمع المصري من المنظور الحقوقي

بكل أسف لم تنشغل الجماعة الحقوقية العالمية بقضية التركيب الاجتماعى رغم أهميتها فى التعرف على طبيعة الفجوة بين الاستحقاقات الإنسانية والواقع الاجتماعى الفعلى إلا فيما يتعلق بقضية الفقر. ولا يمكن حصر هذه الأهمية فى مؤشرات أو حجج محددة أو محدودة. فأشد مشكلات النضال الحقوقى تعقيدا هى ذاتها مشكلات التركيب الاجتماعى.

وقد يكون من المناسب هنا أن نربط بين المستويين، من خلال تتبع تطور الفكر العربى والمصرى تحديدًا فيما يتعلق بالقضية الاجتماعية لكى نحدد مستويات الإشكالية الحقوقية، فى حقلها الملموس والمتجاوز للحقل السياسى، أو فيما هو أبعد من الحقل السياسى/القانونى.

وفيما يلى نقدم مسحا عاما لتطور المعالجة الفكرية للقضية الاجتماعية متخذين من الحالة المصرية نموذجا.

الإشكاليات الكبرى

من المبكر للغاية استنباط الخصائص الجوهرية للبحوث التي تم إجراؤها حول الخريطة الاجتماعية في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين أو كانت ذات صلة بهذه الخريطة. إذ يتطلب ذلك في الحد الأدنى منه ضرورة التوصل إلى مسح كامل لهذه الدراسات أو على الأقل مسح مرض لتلك الدراسات التي دخلت حيز الوعي العام في البلاد، كما يتطلب الأمر أيضاً إطارا منهجياً معقولاً لإخضاع هذا المسح للدراسة المنظمة.

وقد يكفينا الآن تناول الخصائص العامة لبحوث الخريطة الاجتماعية خلال الخمسين سنة الماضية انطلاقاً من تحديد الإشكالية الصريحة أو المستترة التي تنطلق منها البحوث الاجتماعية وأطرها النظرية.

الانطباع الذي يبدأ به الباحث إجراء مسح أولي للدراسات ذات الصلة بالخريطة الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين هو الانشغال الشديد بقضية العدالة الاجتماعية. فمجرد إثارة قضايا التمايز الاجتماعي والخريطة الطبقية ينطوي على اهتمام بارز بإشكالية اللامساواة أو إهدار العدالة التوزيعية. ومع ذلك فإن هذا الانطباع لا يبدو متفقا مع الواقع.

ما يثير دهشتنا هو أن العدالة التوزيعية لم تكن هي الإشكالية الطاغية على بحوث الوضع الاجتماعي في مصر بعد ثورة ١٩٥٢، بل أخذت تبهت مقابل بروز إشكاليات أخرى.

والواقع أن إشكالية العدالة التوزيعية قد شغلت فعلاً أغلبية الباحثين المصريين، ولكن قبل عام ١٩٥٢. وما يثير دهشتنا هو أن العدالة التوزيعية لم تكن هي الإشكالية الطاغية على بحوث الوضع الاجتماعي في مصر بعد ثورة ١٩٥٢، بل أخذت تبهت مقابل بروز إشكاليات أخرى.

بل وحتى قبل عام ١٩٥٢، كانت إشكالية العدالة مرتبطة إلى حد كبير بطائفة أخرى من القضايا والإشكاليات، فمثلاً أحدث كتاب الأب هنري عيروط اليسوعي "الفلاحون" صدى كبيراً ليس لأنه تصدى لمشكلة فقر الفلاحين وخاصة في صعيد مصر فحسب، بل لأنه ربط بين الفقر وتردي الحالة الصحية والتعليمية والاجتماعية للفقراء، ومن ثم نبه لأهمية وضع السياسات التعليمية والصحية من أجل التخفيف من حدة الفقر، كما أطلق قوة عاطفية وأخلاقية كبيرة للعمل الاجتماعي من أجل مد نطاق الصحة والتعليم إلى الريف -والصعيد بالذات- حيث تتركز أشد أشكال الفقر خطورة..

وبطبيعة الحال، فإن بحوث الخريطة الاجتماعية قبل ١٩٥٢، قد انصبت أساساً على هيكل الملكية الزراعية التي اتسمت بالتركيز الشديد، وهو ما أوضحته بحوث مهمة مثل كتاب جابرييل باير عن تاريخ ملكية الأراضي، وكتاب أحمد

الحتة عن "تاريخ الزراعة المصرية"، وكتاب أحمد عامر عن الأرض والفلاح. وانصرفت هذه الدراسات بدورها لمعالجة أبعاد أخرى للمشكلة وتحديدا طرح سؤال: لماذا لا يتقدم الريف؟ فكتاب باير رصد بروز الرأسمالية الزراعية في شكل "العزبة" مقابل الأشكال الإقطاعية التقليدية وخاصة في عقد الثلاثينيات والأربعينيات. وأعمال أحمد الحتة لم تتناول قضية عدم المساواة إلا بصورة فرعية كأحد نواتج الركود الذى عانت منه الزراعة منذ الحرب العالمية الأولى بعد نحو قرن كامل من الثورات في أساليبها وقواها الانتاجية. أما كتاب "بنوك وباشوات" المترجم عن الإنجليزية لدافيد لاندز فكان له تأثير كبير في إثارة غضب المصريين تجاه دور البنوك والاستثمارات المرابية في مصر في مضاعفة الفقر عبر نزع الملكية، وكذلك قدم هذا الكتاب ربطاً طريفاً بين صيرورة المسألة الاجتماعية في مصر من ناحية والقضية الوطنية المصرية من ناحية أخرى.

أفضل إنجازات مرحلة ما قبل ١٩٥٢ يجسدها كتاب لمؤلف غير معروف وهو الأستاذ خليل سري صاحب كتاب عنوانه "الملكية الريفية الصغرى كأساس لإعادة بناء الكيان الريفي في مصر" وصدر عام ١٩٣٨. وفيه يقدم المؤلف اقتراحاً يرتكز على قيمة التوازن والمساواة، ولكن أيضاً على الكفاءة والجدارة الإنتاجية. وللأسف فإن هذا المؤلف المجهول فى التراث الفكرى المصرى لم يتمكن من تحريك وعى اجتماعى واسع يربط بين الثورة الضرورية فى أنماط الملكية والكفاءة أو التنمية الاقتصادية.

أما بعد عام ١٩٥٢ فقد تطورت الأجندة البحثية تاريخياً من خلال الاستجابة لمجموعة القضايا التي أخذ يناقشها المجتمع. ولكن بوسعنا أن نرصد الملامح التالية:

١- بروز إشكالية الركود مقابل التحول في المجتمع الريفي

فالإصلاح الزراعي الذي بدأ عام ١٩٥٢ لم يسفر عن تحسن كبير في إنتاجية الزراعة المصرية، الأمر الذي أدى لإحباط واسع. السؤال أصبح ليس ما إذا كان نمط الملكية عادلا، وإنما هو لماذا بعد أن أصبح نمط الملكية أكثر عدالة لم يحدث التحسن المنتظر في الإنتاج الزراعي والحالة العامة للريف؟

بعض الباحثين عمدوا لتوسيع المنظور لبحث العلاقة (الاستغلالية) بين المدينة والريف. وتعد ورقة عبدالهادي النجار موحية بمجرد قراءة عنوانها "الجوانب الاقتصادية / الاجتماعية لتعبئة الفائض الزراعي نحو المدينة، مع الإشارة للاقتصاد المصري".

فكأن استغلال المدينة للريف مثل الهدف من وراء السياسات الإصلاحية التى أخذت بها ثورة يوليو فى البداية على الأقل، وكانت فى تقديرنا أيضا هى السبب وراء ركود الأوضاع الزراعية في مصر. فالفائض الزراعي هو المصدر المحلي الأكبر لتمويل خطط التصنيع والتطور الاقتصادي في المدن.

إجابة أخرى تماماً قدمها باحثون ماركسيون، مثل فتحي عبد الفتاح في كتابه "القرية المصرية" ود. محمد دويدار في كتابه الاقتصاد المصري. فالفلاح المتوسط حل محل كبار الملاك في السيطرة على المجتمع الريفي واستغلاله باعتباره المستفيد الحقيقي من الإصلاح الزراعي، ومن سياسات الدولة في الريف. وتبدو هذه الإجابة على الأقل من منظور الخبرة بالتجارب الاجتماعية والاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى السابق والدول الاشتراكية الأخرى مفارقة ومؤلمة إلى حد ما. إذ ماذا دعى الفكر المصرى للنظر للفلاح المتوسط كقوة اجتماعية معيقة للتطور الاقتصادى، بالمقارنة بواقع أن إبادة الفلاح المتوسط والصغير (الموجيك فى اللغة الروسية) أدى إلى تدمير فعلى للزراعة فى المجتمعات الاشتراكية والسوفياتية بالذات. هل كانت هذه الدراسات تصدر عن عقل أيديولوجى أو تحيز ثقافى أو اقتصادوى مغلق؟ أم أنها كانت تلتقط مظاهر حقيقية فى الواقع. المشكلة لم تبحث علميا، ومع ذلك فلعلنا نفترض أن تجربة التعاونيات والفساد واسع النطاق المرتبط بها كانت صفارة إنذار حقيقية، فى ذلك الوقت على الأقل.

وبينما لم تبحث بعناية إشكالية العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية والفلاح الصغير والمتوسط، برزت مداخل أخرى للإجابة حاولت التصدي لنفس إشكالية الركود النسبي هذه، مثل دراسات محمود عبد الفضيل وسمير رضوان. ووفقاً لهؤلاء بدأت ملامح، مشكلة زراعية جديدة تتكون في مصر بعد اختفاء الآثار التوزيعية الإيجابية لبرنامج إعادة توزيع الأرض. ويتفق الكاتبان أيضاً على بروز علاقة استغلال بين الريف والمدينة نقلت لصالح الأخيرة جانبا كبيرا من الناتج الريفي خلال عقد الستينيات.

كان استغلال المدينة للريف مثل الهدف من وراء السياسات الإصلاحية التى أخذت بها ثورة يوليو فى البداية على الأقل، وكانت فى تقديرنا أيضا هى السبب وراء ركود الأوضاع الزراعية في مصر.

٢- الانتقال من أزمة المجتمع الريفي لأزمة الطبقة الوسطى

وما إن انتقلت بلادنا من حالة المخاض الثورى الذى أثار من جديد قضية الكفاءة الاقتصادية فى ظل العدالة التوزيعية النسبية بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى حتى صدم وعينا القومى صدمة عاتية لم نفق منها حتى الآن بهزيمة عام ١٩٦٧. وبدأت سلسلة من البحوث تركز على النتائج الاقتصادية والاجتماعية

لاقتصاد الحرب الذى فرض نفسه على البلاد منذ هذا الوقت وحتى عام ١٩٧٦. وعقدت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع مؤتمرا للاقتصاديين المصريين خصصته لهذا الموضوع. ومع ذلك فإن من الملاحظ أنه في ذلك الوقت قفز الفكر المصرى لمتابعة موضوع آخر تماما مثّل لديه صدمة قد لا تقل شدة عن صدمة النكسة وهو الانفتاح الاقتصادى. فأزمة منظومة الانفتاح والهبوط الذي شهدته الناصرية بعد هزيمة ١٩٦٧ شهدت فوضى عامة فى المجتمع المصرى، تمثلت فى مظاهر شتى: الجشع المذهل الذى انطلق فى كل أرجاء المجتمع، الانهيار الأخلاقى الذريع مع بداية انتشار المخدرات وانهيار نظم التربية التقليدية فضلا عن السقوط السريع والمفاجىء لأخلاقيات المرحلة الناصرية والاشتراكية، تعاظم بل وانفلات الاختلالات فى المؤشرات الاقتصادية من عجز الموازنة العامة والتضخم وعجز الميزان التجارى وشيوع تجارة العملة والسوق السوداء بها، إلى التراجع المذرى عن التصنيع وركود الصناعة التحويلية مقابل صعود التحويلات والاستثمارات السريعة.

لا شك أن التحلل الاجتماعي الواسع النطاق خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات قد صدم الباحثين المصريين.

عبر الفكر الاجتماعى المصرى عن هذه الصدمات والمظاهر السلبية بأطروحة "أزمة الطبقة الوسطى". وشهدنا تركيزا متزايدا على هذه الإشكالية في كتابات علماء الاجتماع المصريين. فسعد الدين إبراهيم يتساءل بصراحة عما إذا كان ما نشهده في الثمانينيات هو "أزمة مجتمع أم أزمة طبقة؟" وسمير أمين ينتقل من "نقد الدولة السوفييتية إلى نقد الدولة الوطنية؛ البديل الوطني الشعبي". ويعتقد عدد من الباحثين أن أهم نتائج التحول في عقد السبعينيات هي تراجع وتآكل الطبقة الوسطى المصرية. وكأن مشكلات الطبقة العاملة وتراجع نصيبها من الدخل والسلطة، ومشكلات الفلاح الصغير فضلا عن البطالة والعمالة الموسمية فى الريف اختفت فجأة من الوعى الاجتماعى لفترة طويلة للغاية حتى فى كتابات المفكرين الماركسيين والناصريين والتقدميين عموما، وحلت الشكوى من انهيار الطبقة الوسطى محل مختلف التعبيرات عن الاهتمام بالعدالة وخاصة قضية الفقر الريفى والمدينى.

٣- من أزمة العدالة إلى أزمة القيم:

وإلى جانب إشكالية العدالة، يسأل الباحثون المصريون أنفسهم عن طبيعة العلاقة بين الطبقات من ناحية والوعي والقيم من ناحية ثانية. ولا شك أن التحلل الاجتماعي الواسع النطاق خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات قد صدم

الباحثين المصريين. وطرح العنف نفسه أيضاً كموضوع للدراسة والتساؤل على الباحثين مع تصاعد الحركة الإسلامية المتطرفة، ومن ثم بدأ برنامج بحثي حول الخطاب وشكل الوعي الطبقي والاجتماعي بوجه عام. وكان لكتاب جاك كيبل المترجم عن الفرنسية "النبي والفرعون" دوراً مركزياً في استنفار واستقرار أولوية هذا البرنامج البحثي بالمقارنة بكل البرامج الأخرى المرتبطة بإشكالية المساواة والعدالة. ومع ذلك فإن البحث في "سكان العشوائيات بين مكامن الفقر واستراتيجيات البقاء" (وهو عنوان لدراسة ضحى مغازي بين كثيرين من المشتغلين بعلم الاجتماع) أصبح جزءاً لا يتجزأ من برنامج بحثي عام يجمع بين العشوائيات والعنف وتحلل القيم". وسوف يعتبر العديدون هذا التحول نفسه كعلامة على انهيار مصر، أو بالأحرى علامة على التحول من مصر الثورة (الناصرية) إلى الثورة المضادة (الساداتية). وكان هذا بدوره موضوعاً بذاته في الدراسات الاجتماعية المصرية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وارتبط هذا الموضوع بإشكاليات الثقافة، التى لوحظ تطورها فى اتجاه عشوائى بالتوازى مع عشوائية المجال السياسى والاستبداد الذى يعشش داخله. وهنا نرصد كتابات غالي شكري "ثقافة العشوائيات وعشوائيات الثقافة"، وعبد الهادي ناصف" شاهد عصر: مصر بين الثورة والثورة المضادة":... الخ. وأثار هذا الاتجاه البحثى أيضا قضايا الهجرة بقدر كبير من الاهتمام، حيث برز موقف سلبى عام من الظاهرة التى احتلت حيزا كبيرا فى سياسات الانفتاح الاقتصادى، فأظهرت دراسات نادر فرجانى وخاصة "العودة من النفط" عائدا صافيا سلبيا من الظاهرة، مع بقاء تقييمها الذاتى مضطربا.

إن جهاز الدولة قد أستخدم مرة لإحداث ثورة اجتماعية تقدمية. ومرة لإحداث ثورة اجتماعية مضادة.

٤- إشكالية السياسة والدولة:

والأمر المميز للانتقال من الثورة الاجتماعية الناصرية إلى الثورة المضادة هو ما يلى:

الدولة كانت هي العامل الحاسم في الحالتين. إن جهاز الدولة قد أُستخدم مرة لإحداث ثورة اجتماعية تقدمية. ومرة لإحداث ثورة اجتماعية مضادة.

والواقع أن البحث في العلاقة بين الطبقة والدولة قد تأخر إلى حد ما في مصر. فقد كانت أعمال لوي التوسير وباليبار، ونيكوس بولانتزاس ومجلة اليسار الجديد قد فتحت هذا البرنامج البحثي الضخم فى العالم الغربى خلال عقد السبعينيات. وسوف نجد تعبيرات مبكرة نسبياً لهذه الإشكالية في المناقشات حول طبيعة الدولة

الناصرية، والتي بحثها أنور عبد الملك في كتابه الشهير "مصر مجتمع يبنيه العسكريون"، وكتابه الأشهر "نهضة مصر". وفيما بعد وفرت بعض الأعمال للأكاديميين قاعدة لا بأس بها للانطلاق في بحث العلاقة بين الاقتصاد السياسي والدولة أو بين الطبقات والدولة. وعلى سبيل المثال هناك كتاب السيد عبد الحليم الزيات "البناء الطبقي والنخبة السياسية في المجتمع المصري" وفيه نجد مسحاً كاملاً للطبقات الاجتماعية ثم كتابه "التحديث السياسي دراسة سوسيوتاريخية".

وحتى عند دراسة طبقات بعينها مثل الفلاحين، لا بد من تناول قضية الدولة ذات الدور الجوهري في تحديد الطبقات. ويتضح ذلك في عشرات من الدراسات مثل كتاب محمود عودة "الفلاحون والدولة"، وكتاب حلمي شلبي عن "الموظفون في مصر في عهد محمد علي"، وكتاب نزيه الأيوبي "الدولة المركزية في مصر".

وبدأت لأول مرة فى مصر ظاهرة نسب النكسة السياسية والتراجع الاجتماعى وخاصة فيما يتعلق بالعدالة التوزيعية إلى الثقافة. ومن ثم بدأ نفس البرنامج البحثى يشهد تركيزا متزايدا على الثقافة، والأيديولوجيا. وعند هذه النقطة بدأ فرز أيديولوجى حاد يعكس نفسه بصورة قوية للغاية فى الدراسات الاجتماعية المصرية والعربية بل والأجنبية المتعلقة بمصر. فبينما لفت التيار التقدمى النظر إلى أهمية التراجع الأيديولوجى للطبقة الوسطى المصرية من النزوع التقدمى إلى الأصولية الدينية، اهتم التيار الليبرالى بتأكيد النتائج الثقافية الوخيمة للتجارب الاشتراكية ومن بينها ظاهرة تحويل المجتمع كله إلى "عيال الدولة" ومن ثم إخلاء المجتمع كله من الحيوية الضرورية لامتلاكه زمام المبادرة وتكوينه لمهارات الاعتماد على الذات والأخلاقيات المرتبطة بالعمل. وترجم هذا الاهتمام الحيز الكبير الذى تشغله أفكار ماكس فيبر فى علوم الاجتماع فى العالم الغربى. ومع ذلك فإن الظواهر الملفتة للنظر أن هذا الانشغال لم يتجذر فى مصر أبدا بالرغم من أهميته الشديدة من المنظور الحقوقى. ويمكننا عزو هذه الظاهرة إلى حقيقة أن البرنامج والمنظور الراديكالى للقضايا الاجتماعية ظل مهيمنا بذهنيته التقليدية. بل ويمكننا أن ننسب تجذر هذه الذهنية نفسها فى داخل الحقل الحقوقى. إذ تجاهلت حركة حقوق الإنسان كلية تقريبا مسئولية ثقافة الاتكالية والاعتمادية على الدولة، بل ويمكن القول أنها "تواطأت" معها بدون قصد. إذ أدى التركيز المطلق تقريبا على مسئولية الدولة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وفجوة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومساءلة الدولة عنها إلى إهمال الجانب المتعلق بالعلاقة

إن المنظور الراديكالى للقضايا الاجتماعية ظل مهيمنا بذهنيته التقليدية. بل ويمكننا أن ننسب تجذر هذه الذهنية نفسها فى داخل الحقل الحقوقى.

بين الحق والواجب، وبين الاستحقاق والمسئولية. وأهدر الاهتمام بأخلاقيات العمل وبالجانب الثقافى التحتى والجانب الأخلاقى الاجتماعى ومسئوليته عن الفقر والجمود، فضلا عن مساهمته فى إهدار الحقوق بل وإهدار الوعى بالحق فى مصر والبلاد العربية التى مرت بنفس التجربة الاجتماعية.

وبإيجاز، شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين تدهورا شديدا فى مركزية قضية المساواة. وبهذا المعنى كان الفكر المصرى خلال العقود الأولى من القرن أكثر اهتماما بقضية المساواة والعدالة عما آل إليه خلال العقود الأخيرة وفى فترة بداية القرن الواحد والعشرين.

كان الفكر المصرى خلال العقود الأولى من القرن أكثر اهتماما بقضية المساواة والعدالة عما آل إليه خلال العقود الأخيرة وفى فترة بداية القرن الواحد والعشرين.

الأطر النظرية

ثمة تيار خاص ومميز في دراسات "الخريطة الاجتماعية" يبحث بصورة محددة قضايا "توزيع الدخل"، مع الاهتمام بقضية الفقر وتقدير مداه وطبيعته. ويعتمد هذا التيار على الإحصاءات الخام التي توفرها أجهزة الإحصاء المصرية وعلى رأسها "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء". وتعتمد دراسات توزيع الدخل بصورة أساسية على إحصاءات المسح العام للسكان الذي يجريه الجهاز كل عشر سنوات، وعلى الإحصاءات المتوفرة عن "إنفاق الأسرة" التي يجريها الجهاز على عينة قومية من الأسر كل أربع سنوات.

ومن المثير أن غالبية دراسات توزيع الدخل يجريها اقتصاديون يستخدمون تقنيات ومقاييس اقتصادية أو إحصائية بدون أطر نظرية تقريباً. وثمة بالطبع استثناءات مهمة لهذا الحكم العام، مثل الكتاب الذي حرره جوده عبد الخالق بعنوان "الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر". والذي يجد به الدارس مسحة نظرية، ولو عامة جداً. وفي المقابل، سنجد أن ثمة "إغراقاً نظرياً" في الدراسات الاجتماعية المصرية، مقابل بساطة ملحوظة في المحتوى المعلوماتي.

وتتسم غالبية الدراسات التي تدخل ضمن مفهوم الخريطة الاجتماعية بالاعتماد على ما يمكن تسميته "الأطر النظرية فائقة الاتساع". وأعني بهذا التعبير تلك الأطر أو النظريات التي تنطبق على عدة عصور تاريخية وعلى بقية مناطق العالم.

ويلاحظ بوجه عام أن ثمة انتقالات مهمة أو محطات وقفزات مثيرة فى الأطر النظرية للدراسات الاجتماعية فى مصر. ويمكن رصد أهم هذه المحطات كما يلى:

أ) ففي مرحلة الأربعينيات والخمسينيات: كان المنظور التاريخي سائداً، وفيه تقسيم عام لمراحل التاريخ تبعاً للتفسيرات المعتمدة فيما يسمى بالماركسية اللينينية وخاصة المراحل الخمس للتاريخ البشرى الذى يبدأ من المشاعية البدائية وصولا إلى الاشتراكية أو الشيوعية. وبالتالي وُصف المجتمع المصري قبل ١٩٥٢ عامة بأنه مجتمع "إقطاعي" لمجرد أن الطبقة السائدة فيه كانت من كبار الملاك الزراعيين أو العقاريين بوجه عام. ويلاحظ مع ذلك شيء من عدم الراحة في هذا التوصيف من جانب أهم كتابين صدرا في ذلك الوقت من المنظور الماركسي التاريخي وهما كتابا إبراهيم عامر "الأرض والفلاح" وفوزي جرجس" دراسات فى تاريخ مصر السياسي"، فضلا عن كتاب صبحى وحيدة "المسألة المصرية".

ب) وخلال عقد الستينيات اجتهد الباحثون المصريون في البحث عن أطر نظرية جديدة لتفسير البنية الاجتماعية الموروثة في مصر. ولا شك أن أهم هذه الأطر النظرية على الإطلاق كان مستوحى من مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي ومفهوم التبعية أو الرأسمالية التابعة، وما يرتبط بها من مفهوم "المجتمع الخراجي" أو أسلوب الإنتاج الخراجي، وأزمة الانتقال الممتد للرأسمالية، ومفهوم رأسمالية الدولة.

ولا شك أن كتب ودراسات أحمد صادق سعد تعد الأكثر جدية ولمعاناً وخصوبة من حيث الإضافة إلى رصيد الفكر العالمي. وفي تقديري أن كتابيه "على ضوء النمط الآسيوي للإنتاج"، و"تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي" يعدان من أبرز ما فاضت به قريحة المؤلفين الماركسيين في العالم.

ولذلك فقد ظل الفكر المصرى معلقا إلى حد بعيد بالرؤى الرومانسية الناشئة عن التعلق بمصر ذاتها سواءا من حيث تاريخها الحضارى الطويل أو من حيث جغرافيتها الخاصة. ويجمع سفر جمال حمدان " عبقرية مصر" هذين الجانبين فى دراسة بنائية جبارة وإن رومانسية إلى حد بعيد للحالة المصرية دون أن يفسر ممانعتها للتقدم الاجتماعى والسياسى. وكان لهذا السفر تأثيره البالغ فى الصحافة المصرية وشكل أهم مصادر الخطاب الصحفى فى مصر عموما، بالرغم من أن من الصعب اشتقاق مبادئ للحركة الاجتماعية من مكتشفاته أو نسيجه المفاهيمى. بالمقابل، أبدع سمير أمين في الإضافة النظرية الكيفية التي سريعاً ما هيمنت بصورة شبه تامة على الفكر الراديكالي في العالم الثالث كله خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وهى نظرية التبعية. ولكن مؤلفات سمير أمين كانت

نظرية صرفة في الأغلب. وتعد دراسته عن "الأمة العربية" و"ملاحظات حول أزمة الرأسمالية في مصر" أقرب أعماله التي تناولت قضية التكوين الطبقي، وإن بشكل بالغ العمومية. أما الكتاب الذي أثر تأثيراً كبيراً على العقل المصري في عقد الثمانينيات انطلاقاً من فكر مدرسة التبعية فكان "الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية" لعادل حسين. وعلى منوال هذا الأخير سارت معظم الكتب التي صدرت عن "الانفتاح الاقتصادي". ومن الملاحظ أن النفوذ الكبير لهذا الكتاب تنبع من تبيئته الناجحة لمدرسة التبعية للظروف المصرية والعربية أكثر كثيرا مما تنبع من تتبع جيد للإنتاج النظرى لهذه المدرسة أو لقوته النظرية أو محتواه العلمى. فالكتاب ليس ثريا من الناحية النظرية، ولكنه أشبع رغبة المجتمع الثقافى فى صب جام غضبه على العالم الخارجى والنظام العالمى باسم رفض الرأسمالية والإمبريالية ونسب الكوارث السياسية والاجتماعية فضلا عن الجمود فى البنية الاقتصادية لعوامل خارجية. وهنا تبرز أعمال عدد كبير من المؤلفين الذين أخذوا بهذا المنظور وأهمهم محمد دويدار وجلال أمين وإلى حد ما محمود عبد الفضيل وجودة عبد الخالق الذى حرر كتابا مشهورا ومؤثرا باسم "حصاد الانفتاح الاقتصادى" شمل دراسات لهذه الأسماء اللامعة. وبالمقابل فإن الأعمال النظرية القوية كانت أقل مقروءية وتأثيرا فى الوعى العام. ونشير هنا تحديدا إلى تلك التى استندت على مفهوم رأسمالية الدولة ومضامينها التوزيعية مثل كتاب عادل غنيم "النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة". وداخل تلك الإشكالية العامة اهتم المفكر المصري بدراسة الأسباب التي أدت إلى استمرار حجز التشكيلة الفلاحية المصرية في قوالب قبل رأسمالية أو على الأقل بعيدة عن التقدم الذي كان يتصور أن تحققه الرأسمالية. وهنا نجد مناظرة هامة في كتابين لصالح محمد صالح "الإقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر"، وصلاح قيس "التكوين الاقتصادي والاجتماعي وهدر موارد الأرض: رؤية سوسيولوجية".

ج) أما في عقد التسعينيات فيلاحظ الانتقال شبه الحاسم من لغة الاقتصاد السياسي والتشكيلات الاجتماعية الى لغة علم السياسة حيث يبرز دور الأيديولوجيا، والتنظيم، ومفهوم المصالح، والدولة بدورها المحوري والسياسة بوجه عام. ويبدو أن النظرية العامة التى تحيط بمختلف الدراسات التى أنجزت لتوجيه هذا البرنامج البحثى هى نظرية الدولة التسلطية بديناميتها الخاصة. وهنا سنجد فيضاً من الكتب والدراسات التي صدرت عن جامعة القاهرة ومراكز بحوثها السياسية جنباً إلى جنب مع مركز الدراسات السياسية في الأهرام.

ومن أهم إنجازات هذا المدخل كتاب نزيه الأيوبي "الدولة المركزية في مصر" ودراسة محمد أحمد السعيد "مساهمة في فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية في مصر"، ومحمد السيد سعيد "معايير وعمليات التكوين الطبقي" وأخيراً: علي فرغلي "الدولة والطبقات في مصر" والتي قدم فيها إطاراً تحليلياً واسعاً للغاية باسم "الدولة الكولونيالية"، أخذت بمكتسبات علم الاجتماع الفرنسى بعد التوسير.

ومع ثراء هذه النظريات فإنها لم تسعف الفكر المصرى فى إنجاز فهم أفضل لمجمل التاريخ المصرى الحديث واستعصاء إشكالية التخلف بجوانبها المتباينة والتى تحيط وتفسر الحرمان الشامل من الحقوق الأساسية للإنسان فى مصر. ومن ناحية أخرى تبدو هذه النظريات منعزلة عن بعضها البعض.

إن الباحثين المصريين نادراً ما يبدأون بحوثهم بالبناء على ما تم التوصل إليه ممن سبقوهم في دراسة نفس الموضوع.

قصور الفكر وتجريبية الممارسة

وإذا أخذنا الحقل البحثي حول القوى الاجتماعية وعلاقاتها فسوف نجد الخصائص الجوهرية (والمحيرة) التالية:

أ- **الافتقار للتراكم المعرفي:** إذ يلاحظ أن الباحثين المصريين نادراً ما يبدأون بحوثهم بالبناء على ما تم التوصل إليه ممن سبقوهم في دراسة نفس الموضوع. ومن هنا نجد أن الأطر النظرية المثيرة مثل أسلوب الإنتاج الآسيوي، أو التبعية، أو البرجوازية البيروقراطية" أو مفهوم الانتقال من الإقطاع للرأسمالية أو الانتقال العكسى من اشتراكية الدولة إلى الرأسمالية الفوضوية... الخ، هيمنت على أعمال مؤلف واحد، أو حتى كتاب أو دراسة واحدة، ولم يتم متابعتها أو الاشتباك النظري والميداني معها إلا بصورة جانبية للغاية. ومن ثم نجد أن المعالجات المتصلة بأي من جوانب الخريطة الاجتماعية تعد مبتورة. ونادراً ما تم استكمال بحث موضوع معين أو جانب من جوانب تلك الخريطة لفترة طويلة نسبياً بحيث نتمكن من المتابعة الديناميكية، أو التثبت من صحة أطروحات نظرية بعضها غاية في الأهمية. وفى أفضل الأحوال نجد نمواً متوازياً للمدارس التحليلية الكبرى، دونما احتكاك أو تفاعل يذكر بينهما.

ب- الانتقال بين الأفقين التجريبي والنظري:

لقد أخذت البحوث الميدانية والمسحية حول الأوضاع الاجتماعية بما في ذلك توزيع الدخل وظاهرتا الفقر والبطالة وأنماط الاستهلاك العائلي.. الخ تتزايد بوضوح، بفضل أن هذه الموضوعات صارت ذات أولوية على جدول الأعمال

البحثية للمنظمات الدولية ذات الصلة.

ولكن يلاحظ أن هذه المسوح الإحصائية والدراسات الميدانية أو التجريبية غارقة في الجوانب المنهجية البحتة، ومحدودة الصلة بالأطر النظرية في حقل الدراسات الاجتماعية. ويترتب على ذلك أن تفسير ما تصل إليه هذه البحوث الميدانية والتجريبية من نتائج يبقى موضوع منازعة شديدة نظراً لضحالتها النظرية.

ج- الاحتفاظ بعلاقة تلامس مع ظاهريات الحقل الاجتماعي والسياسي:

ونعني بذلك أن البحوث حول الخريطة الاجتماعية تلامست بقوة وتواكبت مع التحول في الوعي المجتمعي والسياسي بمشكلات المجتمع أو الظواهر المتعلقة بالحقل الاجتماعي.

فقبل ١٩٥٢ كانت ظاهرة عدم المساواة أكثر تلك المظاهر إيلاماً للفئة المثقفة. ومن المنطقي أن يقود الاهتمام بتلك الظاهرة مجموعة بحوث تركز على الملكية الزراعية وخصائص كبار الملاك الزراعيين. وقبيل ثورة ١٩٥٢ كان القلق من سلوك بعض الرأسماليين مثل عبود باشا قد بدأ يعصف بالمجتمع وخاصة بعد الإطاحة بأعظم ممثلي هذه الطبقة وهو طلعت حرب، الأمر الذي قاد إلى نمط من البحوث يدين الرأسمالية أو يغلق عليها باب التطور التاريخي الممكن. وهنا مثلاً نجد أهمية خاصة لمؤلفات راشد البراوي. أما بعد ثورة ١٩٥٢ فقد اصطدم الوعي المثقف بظاهرة استمرار الركود الريفي، الأمر الذي بعث القلق حول الانتقال المحجوز من الإقطاع إلى الرأسمالية أو من الرأسمالية للاشتراكية. ثم أنه كان هناك وجه آخر لنفس القلق وهو الجمود والعلاقات الاجتماعية الشديدة الاختلال حيث تكاد تغيب الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الأخرى فضلا عن الاهتمام بتعميق الفهم العلمى لانتهاكات حقوق الإنسان، والمصاحبة للتمركز المتطرف للسلطة وتعملق دور الدولة بالمقارنة بغياب المجتمع المدنى والمجتمع بشكل عام، الأمر الذي قاد إلى بقاء هذه الإشكالية فى حيز بالغ العمومية ويكاد يكون غير تاريخى مثل "أسلوب الإنتاج الآسيوي"، أو مفهوم الدولة الفرعونية.

أما بعد الانفتاح، فقد ثارت مشكلات شتى طبعت نفسها بقوة على الوعي المثقف، ومن أهمها قضية التبعية والخلل في العلاقات الدولية الاقتصادية للبلاد. وقاد ذلك بدوره إلى تركيز الوعي على التبعية الاقتصادية.

ومع صعود تيار الإسلام السياسي، والخصوصية القومية أخذت هذه الفكرة طريقاً آخر نحو تعميمات عاصفة عن التبعية الثقافية، وخاصة في كتابات عادل حسين وجلال أمين.

وبالمقابل، بدأ شيء من الاهتمام يبرز بقضايا التحول الداخلي، في ظروف الانفتاح والتحول الديمقراطي النسبي. ومن ثم بدأت سلسلة من البحوث تظهر حول "العشوائيات"، والفقر، والبطالة والفساد.. الخ. أما على المستوى الثقافي، فإن أبرز ما طرح من قضايا ومداخل هو "ثقافة العشوائيات" أو "تحلل القيم" أو الفوضى الثقافية. وعلى المستوى السياسي بدأت بحوث أكثر جدية حول دور النقابات المهنية، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في البروز.

د- عودة المبادرات البحثية الأجنبية لاستلام زمام المبادرة العلمية الجادة:

هنا نجد أن التطور فى البحوث الاجتماعية من داخل مصر والعالم العربى كان قد بدأ يصوغ أطره النظرية الخاصة فى عقد الأربعينيات ممهدا بذلك لعصر الثورات العسكرية التى اجتاحت العالم العربى. بينما صارت البحوث بصفة عامة أقل من ناحية النوع والكيف فى السبعينيات وما تلاها. والاهم أنها أخذت تكتفى بتطبيق أطر وتحليلات تمت صياغتها فى العالم الخارجى. لقد عاد الباحثون الأجانب لإنتاج أكثر المعارف عن العالم العربى أصالة وقوة. وحتى فى مجال التاريخ الاجتماعى انتقل مركز الثقل إلى الباحثين الأجانب بدراسات متميزة عن تاريخ مصر الاجتماعى وعن الاقتصاد السياسى لمصر بدءا من دراسات روبرت تاجنر عن صناعة النسيج ودراسات ريتشارد كوبر عن بنك مصر ودراسة فيتاليس عن الرأسمالية المصرية ذات الطابع الإمبراطورى.

هـ-صدمة التمايزات/تعددية الهويات (الجندرية / الإثنية):

وفى غضون العقدين الأخيرين دخلت بقوة موضوعات ومفاهيم جديدة على الباحثين العرب وعلى رأسها الخطاب الجندرى. اشتدت حدة المنازعة ومن ثم البحث فى قضايا المرأة بسبب الانبعاث والصعود الخطير لخطاب الهوية بشكل عام ولخطاب الإسلام السياسى بوجه خاص. لقد فقد الإدراك الخاص بالذات براءته وتمركزه حول الطبقة. صار الآخر تمايزا أكبر أهمية. الأغرب أن مفاهيم الثقافة والحضارة والذات صارت محاور جديدة للتمايز الاجتماعى،

وإن بين الخارج والداخل وبين العرب والعالم. وعكس هذا الوعى شدة الصدمة المرتبطة بانهيار الاتحاد السوفيتى فضلا عن استمرار مأساة الشعب الفلسطينى والغزو الأمريكى للعراق. وبذلك حل منظور الداخل والخارج محل البحث فى الأسباب التاريخية والداخلية للجمود وعدم المساواة والتركيب الطبقى المختل، وهو ما استقطب جل اهتمام نمط جديد من الباحثين الذين يرغبون فى القطيعة مع العلم الغربى والانطلاق من مفهوم معرفى مغلق يتمركز حول الإسلام. وأغلب أعمال هؤلاء تصدر فى شكل مساجلات، الأمر الذى يجعلهم معلقين -لا يزالوا- بالعلم (الغربى) أو العالمى وإن بصورة معكوسة.

لقد حل منظور الداخل والخارج محل البحث فى الأسباب التاريخية والداخلية للجمود وعدم المساواة والتركيب الطبقى المختل.

ماذا يعنى ذلك كله لحقل النضال النظرى والميدانى من أجل حقوق الإنسان فى مصر. ثمة ثلاث نتائج أساسية لهذه الخريطة المضطربة للأفكار الكبرى التى أثرت على الفكر الاجتماعى فى مصر.

النتيجة الأولى هى أن الممارسة الحقوقية والاجتماعية عموما ظلت تقوم على مزيج من الطابع التجريبى والتبشيرى وبدون أرضية نظرية ومعلوماتية دقيقة أو تراكمية. فالفكر المصرى كان بذاته ممارسة تجريبية، تلامست مع الواقع بهذه الدرجة أو تلك، ولكن على أرضية أيديولوجية.

والواقع أن الإشكالية الحقوقية ظلت بذلك محصورة فى حيزها الرسالى الذى ينتج مزيداً من الدهشة والحسرة لا كثيرا من الفعالية والأمل. فمن الصعب الاسترشاد بأكثر البرامج البحثية التى أنجزت بالفعل جزئيا أو كليا. فحتى أبسط القضايا مثل طبيعة الفقر الريفى لم تحل أو تفكك بصورة خلاقة وقوية من الناحية المعرفية. وبذلك دخلنا إلى عصر العشوائيات دون أن نكون قد فهمنا المورد الأكبر الذى تفتقت عنه تلك الظاهرة وهو الفقر الريفى. وليس ما هو أدل على ذلك من دهشة الفكر المصرى أمام ظاهرة عناد الفقر الريفى وجمود المجتمع القروى وأسلوب الإنتاج فى الزراعة حتى بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى. ويصدق نفس الشىء أمام دهشة هذا الفكر من السهولة التى تم بها الانقلاب على السياسات الاجتماعية والاقتصادية للناصرية وهى أهم تجربة فى الهندسة الاجتماعية التقدمية فى بلادنا. ولا توجد دراسة واحدة نجحت فى الغوص بعمق فى هذه الظاهرة العجيبة، بصورة شاملة ومقنعة.

أما النتيجة الثانية فهى الافتقار إلى أطر نظرية قوية لبرامج العمل الحقوقية والنهوضية بشكل عام. إذ لم ننجح فى ربط مختلف ظواهر الخلل فى التكوين الاجتماعى والممارسة الثقافية للمجتمع المصرى. وظل الاقتصاد معزولا عن

السياسة وعن الثقافة، وكذلك، وهو موضوع بعيد الغور وبالغ الأهمية بذاته: الأبعاد النفسية الجماعية للأجيال المتعاقبة من المصريين. ولذلك نقف بحيرة بالغة أمام السؤال الجوهرى فى الحركة الحقوقية وفى غيرها من الحركات الاجتماعية وهو: لماذا لا يستجيب المصريون لدعوات التغيير التقدمية فى حياتهم رغم أن أكثرهم يسعد بها عندما يراها مطبقة فى بلاد أخرى بعد أن يكون قد عاش فيها مهاجرا بصورة مؤقتة أو دائمة. بل وتثير دهشتنا بدرجة أكبر حقيقة أن نفس الناس الذين تفاعلوا بصورة بناءة إجمالا مع نظم متقدمة للعمل وللعلاقات الاجتماعية والسياسية أو حتى مع مظاهر هذه النظم ومنجزاتها فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية مثل المساواة أمام القانون أو المساواة بين الجنسين ينسون أو يتراجعون عن هذه المنجزات ما أن يعودوا إلى بلدهم.

إذا عرفنا الحركة الحقوقية تعريفا واسعا، يستحيل أن تنتصر هذه الحركة فى مصر أو أى بلد آخر بدون فكر يوجهها

وأخيراً فإن النتيجة الثالثة تعد أيضا مخيبة للآمال وهى الانقطاعات الدائمة فى الفكر والممارسة مع مختلف الموضات الفكرية الآتية من مراكز الفكر الحديث فى العالم الغربى، أو بصورة متزايدة التأثيرات الآتية من العالم الإسلامى. فالتراكم المعرفى على المستوى الوطنى مفقود إلى حد كبير. وهو لم ينشء أجيالا تتمتع بالحد الأدنى من الصلابة الثقافية والفكرية. ولذلك يسهل اجتياح الأجيال الشابة بأفكار أو ممارسات (موضات أو أوبئة) تأتى من الخارج أو تجد شيئا من الهوى فى الداخل. وبينما كان أغلب الأجيال الشابة فى الستينيات أكثر "ناصرية" من ناصر نفسه، فإن أغلب الأجيال الشابة فى عقد التسعينيات وفى الوقت الحالى أكثر جمودا وتطرفا من الناحية الدينية عن الوهابيين أنفسهم وبكل تأكيد أكثر مغالاة من الأجيال الأولى من المسلمين.

وقد نلقى المسئولية بالطبع على نظام التعليم والإعلام فى العقود الثلاثة الأخيرة أو حتى منذ عام ١٩٥٢. ولكن لا شك أن الفكر يتحمل مسئولية أساسية فى هذه النتيجة المؤلمة.

إن هذا يدعونا إلى الدعوة لثورة فكرية، ثورة تقود إلى وضع برامج بحث شاملة ومقتدرة نظريا لفهم تعقيدات الواقع بأبعاده التاريخية والراهنة. فإذا عرفنا الحركة الحقوقية تعريفا واسعا، يستحيل أن تنتصر هذه الحركة فى مصر أو أى بلد آخر بدون فكر يوجهها، فكر مزود بآليات تراكمه عبر الزمن وتكامله عبر القطاعات والعلوم، وبقدرات إشاعة نتائجه فى الكيان الاجتماعى.

د. محمد السيد سعيد

المراجع

١-إبراهيم عامر: الأرض والفلاح ١٩٥٨
٢-إبراهيم علي فرقان: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط. في العصور الوسطى ١٩٦٨.
٣- أحمد الحتة: تاريخ الزراعة المصرية / تاريخ مصر الاقتصادي ١٩٥٠/١٩٥٥.
٤- أحمد أنور، محمد سعيد أمين: أنساق القيم الاجتماعية وتأثرها بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٢.
٥- أحمد حسين: المراكز الاجتماعية الريفية في مصر.
٦- أحمد حسين: انهيار السياسي في الريف المصري.
٧- أحمد صادق سعد: تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، في مصر: الهيكلة، الإمبراطورية الإسلامية التي كانت من الغرب إلى المماليك، في النمط الآسيوى للإنتاج. ١٩٧٩.
٨-أحمد صادق سعد: تاريخ العرب الاجتماعي، تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي ١٩٨١.
٩-أحمد صادق سعد: إشكالية التوصيف الاجتماعي للمثقف المصري ١٩٨٧.
١٠-أحمد صادق سعد: في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج - نشأة التكوين المصري وتطوره.
١١- أحمد فارس عبد المنعم : جماعات المصالح والسلطة السياسية في مصر: دراسة حالة لنقابات المحامين والصحفيين والمهندسين في ٥/٨/١٩٨٤.
١٢- أحمد يوسف أحمد: ترتيب الأولويات: الاستقلال في مواجهة الثورة الاجتماعية.
١٣- السيد الحسينى: برامج التثبيت والتكيف الهيكلي من منظور اجتماعي.
٣٩- خليل سري: الملكية الريفية الصغرى كأساس لإعادة بناء الكيان الريفي في مصر، القاهرة ١٩٣٨.

٤٠- دافيد لاندز: بنوك وباشوات (١٩٦٦ ترجمة).
٤١- راشد البراوي: آراء حرة، ١٩٤٩.
٤٢- .....: الانقلاب الأخير في مصر ١٩٥٢.
٤٣- رفعت السعيد، الأساس الاجتماعي لثورة ١٩٦٦.
٤٤- رءوف عباس: الحركة العمالية في مصر ١٩٥٢/٩٩، ١٩٩٧
٤٥- رءوف عباس: الحرفيون والحركة الثقافية المصرية: قضايا ١٩٨٧.
٤٦- روبرت مايرو/ سمير رضوان: التصنيع فى مصر / ١٩٨١.
٤٧- سعد الدين إبراهيم: أزمة مجتمع أم أزمة طبقة؟ ١٩٨٥.
٤٨- سمير أمين: أزمة المجتمع العربي ١٩٨٥.
٤٩- سمير أمين: ملاحظات حول أزمة الرأسمالية في مصر: قضايا فكرية
٥٠- من نقد الدولة السوفييتية، إلى نقد الدولة الوطنية: البديل الوطني الشعبي ١٩٩٢.
٥١- صالح محمد صالح: الإقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر من محمد على لعبد الناصر / ١٩٧٩.
٥٢- صلاح الدين قيس: التكوين الاقتصادي الاجتماعي وهدر الموارد الأرضية رؤية سوسيولوجية: في المركز القومي، مستقبل القرية المصرية، ١٩٩٣.
٥٣- ضحى مغازي: سكان بين ثقافة الفقر واستراتيجيات البقاء: (المجتمع المصري في ضوء تغيرات النظام العالمي)، ١٩٩٤ (جامعة القاهرة).
٥٤- طه عبد العليم: بقية الطبقة العاملة الصناعية المصرية. قضايا فكرية. ١٩٨٧.
٥٥- عادل حسين: الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٩/٧٤ - ١٩٨٢.
٥٦- علي بركات: تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤ / ١٩٢٧.
٥٧- مركز دراسات الشرق الأوسط: الفلاحون والتغير الاجتماعي ١٩٨٨ علي مختار، ملاحظات حول مفهوم نمط الإنتاج.
٥٨- فوزي جرجس: دراسات تاريخ مصر الاجتماعى، ١٩٥٣.
٥٩- جوده عبد الخالق: الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر / ١٩٩٣.
٦٠- نادر فرجانى: سعياً وراء الرزق، دراسة ميدانية عن المصريين

١٩٨٨.
٦١- نزيه الأيوبي: الدولة المركزية في مصر ١٩٨٩.
٦٢- مصطفى حجازي: التحالف الاجتماعي: سيكولوجية الانسان المقهور ١٩٨٠.
٦٣- محمد أحمد السعيد، مساهمة فى فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية، قضايا فكرية ١٩٨٩.
٦٤- محمد البنا: البطالة، ١٩٨٩، مؤتمر الاقتصاديين.
٦٥- محمد السيد سعيد: معايير التكوين الطبقى، المجلة الاجتماعية القومية، ١٩٨٧.
٦٦- عاطف غيث: القرية المتغيرة، ١٩٦٢.
٦٧- السيد غانم: التوظيف الحكومي في مصر الحاضر وإعداد المستقبل، ١٩٩٢.
٦٨- محمد يوسف سلطان، تحليل البطالة/ ١٩٨٩.
٦٩- محمد نور الدين، تطور الرأسمال المصري في مصر: قضايا فكرية.
٧٠- محمود عبد الفضيل: التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف / ٧٨، سمير رضوان، الإصلاح الزراعى.
٧١- محمد عودة: الفلاحون والدولة: دراسة في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي ١٩٧٩.
٧٢- . . . . . : الطبقة الوسطى المصرية ١٩٩١.